# الطريق لقصر الاتحادية

## تقرير مراقبة وتقييم
## الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٣

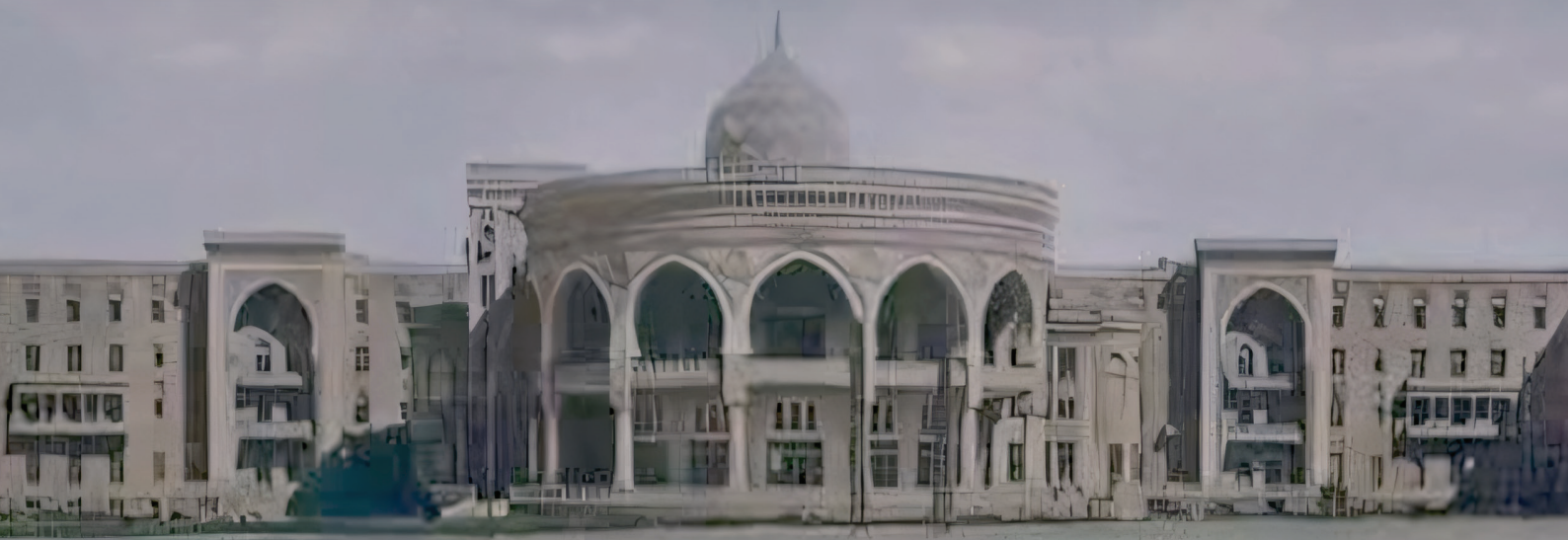

EFHR
EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS

# الطريق لقصر الاتحادية: تقرير مراقبة وتقييم الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٣

EGYPTIAN FRONT
FOR HUMAN RIGHTS

# الطريق لقصر الاتحادية: تقرير مراقبة وتقييم الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٢٣

تقرير صادر عن
الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

www.egyptianfront.org
info@egyptianfront.org
Kounicova 42, Brno, 60200,
Czech Republic
+420 773 213 198

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار: 4.0،
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

February, 2024

# المحتويات


مقدمة ..... ٥

السياق العام للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣ ..... ٧

السياق السياسي والاقتصادي ..... ٧

السياق الدستوري والقانوني ..... ١٠

الخريطة السياسية للمتنافسين على الرئاسة ..... ١٢

خطاب وبرامج المرشحين الرئاسيين..... ١٦

الجزء الثاني: إدارة الانتخابات الرئاسية ..... ١٩

الهيئة الوطنية للانتخابات ..... ١٩

التوقيت الزمني للانتخابات ..... ٢٠

تقسيم الدوائر الانتخابية..... ٢١

دمج ذوي الاحتياجات الخاصة..... ٢٢

التكنولوجيا والانتخابات ..... ٢٤

الكوادر التابعة للهيئة الوطنية للانتخابات..... ٢٧

التقاضي والفصل في الشكاوى الانتخابية ..... ٢٨

الحملات الانتخابية ..... ٢٩

فرز الأصوات والإعلان عن نتائج الانتخابات ..... ٢٩

الجزء الثالث: بيئة المعلومات ..... ٣١

المراقبون وممثلو المرشحين ..... ٣١

وصول المرشحين لوسائل الإعلام..... ٣٣

المخالفات والانتهاكات الانتخابية..... ٣٥

خاتمة..... ٤٢

# مقدمة

يعد هذا التقرير هو النهائي في سلسلة متابعة الانتخابات الرئاسية المصرية (٢٠٢٤-٢٠٣٠) -عين على الانتخابات الرئاسية المصرية- والتي أطلقتها الجبهة المصرية لحقوق الإنسان على إثر انطلاق السباق الانتخابي في سبتمبر وأكتوبر الماضي.

يُقدم هذا التقرير النهائي متابعة رصدية إجمالية للانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت نهاية ٢٠٢٣، والتي أُعلنت نتائجها خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣. تكتسب الانتخابات الحالية أهمية كبيرة للداخل المصري، وإن لم يكن لأسباب ذات صلة بالنتائج النهائية لها؛ ولكن لاعتبارات ذات صلة بطبيعة السياق الاقتصادي والسياسي الحالي، مصحوبا بأزمة إقليمية سياسية على الحدود الشرقية المصرية، والتي يُصاحبها بالتبعية انعكاسات داخلية حول تنامي الانتقادات والصخب الداخلي حول إدارة العملية السياسية والاقتصادية في البلاد، وإن بقيت هذه الانتقادات خارج قنوات العمل السياسي والمدني. وفي ظل تراجع مؤسسات التمثيل النيابي، وخفوت أدائها، وعدم قدرة المواطنين على تتبع عملها، يستمر التركيز والتطلع لمؤسسة الرئاسة واختصاصها بالاهتمام الأكبر، والتطلع لصناعتها للقرار.

ترجع أهمية تلك الانتخابات، كذلك، للترقب لمرحلة ما بعد الانتخابات، والذي يتوقع أن يرافقه إعلان عن قرارات اقتصادية جديدة أكثر قسوة وتقشفا. كان من شأن هذه الانتخابات أن تحمل إمكانات لإعادة توجيه المسار الاقتصادي والسياسي للبلاد خاصة مع خطورة وضع الاقتصاد المصري، واتساع نطاق غير المسيسين العازفين عن المشاركة بأي صورة في العملية السياسية المؤسسية - مثل الانتخابات- والذي يُعبر بشكل ما عن مستويات الثقة في سير الانتخابات، والأجهزة المسؤولة عن إدارتها. إلا أن إدارة العملية الانتخابية على الصعيد اللوجستي، والمعلوماتي، التكنولوجي، والتحيز في الأداء ضد مرشحين بأعينهم في مرحلة مبكرة من انطلاق السباق الرئاسي؛ قد ساهم في انفضاض فئات جماهيرية وسياسية كبيرة عن العملية الانتخابية.

تُعيد الانتخابات الحالية، التساؤل حول نزاهة وشفافية عمل الأجهزة المستحدثة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها، والتي أعادت التساؤل حول جدية أجهزة البيروقراطية والدولة في التعامل مع الانتخابات- ولو من جانب فني- بالرغم من تركيز الانتخابات الحالية وبرامج مرشحيها المختلفة على الاقتصاد بشكل أساسي، مع تعرض ثانوي للعملية السياسية والقيود السلطوية المفروضة على العمل العام والسياسي.

لكل تلك الاعتبارات يسعى هذا التقرير لتتبع عملية إدارة الانتخابات، وإخضاعها للتقييم، في ضوء محدودية جهود الرصد والرقابة على الانتخابات، في ظل غياب الكثير من المنظمات المتخصصة في الرقابة على الانتخابات، والتضييق على المجهودات المستقلة وغير المسيسة لمراقبة الانتخابات وخروج الكثير من المنظمات الدولية المتخصصة في شؤون الانتخابات من مصر، وغياب المنظمات المحلية التي قامت بجهود كبيرة في مصر قبل عام ٢٠١٣ لمراقبة الانتخابات.

يعتمد التقرير في هذا التقييم على المعايير والقواعد التي قدمها إعلان المبادىء العالمية للرقابة على الانتخابات والذي أيدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، والذي يُعطي الكلمة النهائية في تقييم مدى نزاهة ومصداقية عملية انتخابية ما لمواطني الدولة أنفسهم. بجانب القوانين المحلية المصرية المنظمة للانتخابات. وعلى الجانب المنهجي، يعتمد التقرير على تتبع قانوني ودستوري لتنظيم الانتخابات المصرية، ورصد إعلامي محلي ودولي كذلك للانتخابات، إضافة لعدد من البيانات والمراسلات التي تمكنت الجبهة المصرية من الحصول عليها من الحملات الانتخابية المتنافسة في الانتخابات بشأن سير الاقتراع والتصويت.

# السياق العام للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣

## السياق السياسي والاقتصادي

تُعد انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٢٣ هي الانتخابات الرئاسية الثالثة منذ ٢٠١٣- والتي مثلت ردة كبيرة سياسية وإعادة تأسيس لنظام سلطوي جديد- حيث سبقها انتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٨. وهي بالمثل الانتخابات الثالثة التي تنافس فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي وتُوج على أثرها رئيسا للجمهورية.

أجريت انتخابات عام ٢٠١٤ بعد فض اعتصام ميدان رابعة العدوية الذي قُتل فيه مايقرب من ألف مواطن من أنصار الرئيس الأسبق محمد مرسي، ونافس السيسي

وقتها القيادي الناصري حمدين صباحي، وحصل السيسي آنذاك على ٩٧ ٪ من أصوات الناخبين في ظل غياب تنافس حقيقي وديمقراطي، في ظل وصول القمع لذروته حينها.

مع قرب نهاية الفترة الرئاسية الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨)، بدأت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية المتقشفة من خفض لقيمة العملة المحلية في عام ٢٠١٦، إضافة لتوقيع معاهدة التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير مع المملكة العربية السعودية، ما أوجد زخما سياسيا مصحوبا بعدم رضا عن تردى الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغ حجم الاقتراض الخارجي ١٦٥ مليار دولار أمريكي، وانهارت العملة المحلية مصحوبة بارتفاع تاريخي في التضخم وصل إلى ٤٠,٣ ٪ على أساس سنوي، مع توقعات بزيادة نسبة الفقر في مصر لتصل إلى ٣٥,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. أدى ذلك لتراجع القدرة الشرائية للمصريين، وزاد من الأعباء الاقتصادية عليهم. نتج عن ذلك ظهور عدد من المرشحين الجادين لمنافسة الرئيس السيسي على رئاسة الجمهورية في انتخابات عام ٢٠١٨. كان من المتنافسين اثنان من المؤسسة العسكرية -تمت محاكمتهم عسكريا بسبب إعلانهما نية الترشح للانتخابات- ورئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق، والذي تراجع عن خوض الانتخابات على إثر ما تردد حينها من وجود ضغوط وتهديدات له للانسحاب. كما تضمنت قائمة المرشحين المحامي خالد علي، والذي لاقت حملته مضايقات، وممارسات أمنية دفعته للانسحاب قُبيل بدء العملية الانتخابية، لتخلو الساحة من المرشحين أصحاب الكتل والقواعد الانتخابية الحقيقية. وفي اللحظات الأخيرة من غلق باب الترشح للانتخابات، أُعلن عن تَقَدُّم مرشح غير معروف للرأي العام، في مواجهة الرئيس السيسي لخوض انتخاباته الثانية في ٢٠١٨ -وهو المرشح الذي عبر في مناسبات كثيرة عن تأييده المطلق للرئيس السيسي- والتي حظى فيها السيسي بفوز كاسح بأغلبية وصلت إلى ٩٧٪ من أصوات الناخبين.

تصدر الاقتصاد المشهد في انتخابات ٢٠٢٣ بفعل الأزمة الاقتصادية العنيفة وغير المسبوقة، والتي أدت لها سياسات النظام الاقتصادية والسياسية. تشهد البلاد تنامي في وتيرة السخط الشعبي على سياسات الرئيس الحالي، وتعالي أصوات عديدة من بينها أصوات مقربة من النظام بضرورة تغيير نهج الحكم، وتبني سياسات تشاورية مع المعارضين السياسيين، وفتح المجال العام، وضرورة إجراء انتخابات تعددية تشهد منافسة حقيقية.

مدفوعا بضغط الأزمة الاقتصادية، أعلن النظام السياسي عن تبني عدد من الإجراءات الإصلاحية مثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ودعوة الرئيس بذاته الأحزاب السياسية، وعدد من الشخصيات العامة للحوار الوطني، وإعادة تفعيل لجنة العفو السياسي؛ إلا أن هذه الوعود الإصلاحية لم تحل دون استمرار تسجيل انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان واعتقالات تعسفية، إضافة للمماطلة الرسمية في الطلبات المقدمة من جانب القوى السياسية لفتح المجال العام، وإغلاق ملف السجناء السياسيين، وكذلك التغاضي عن طلبات الاشتراك في صناعة القرار الاقتصادي في ظل الوضع المتأزم الذي كان دافعا للإعلان عن هذه الإجراءات الإصلاحية في البداية. وقد عززت هذه المماطلة القناعة العامة والسياسية بعد أشهر من جولات الحوار بأنها غير جادة -التي لم ينتج عنها سوى توصيات لرئاسة

الجمهورية على أن يتم نظرها لاحقا- لا تستهدف الداخل المصري؛ ولكن تستهدف الغرب، والمؤسسات المالية الدولية، لاستعادة الثقة في منظومة الحكم القائمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي دوليا، واستباق المتوقع طلبه من النظام المصري -من إصلاحات سياسية- خاصة مع اقتراب وقت استحقاق الديون المالية.

# السياق الدستوري والقانوني

يعمل النظام الانتخابي المصري منذ ٢٠٠٥ بنظام الاقتراع السري الحر، والذي حل محل نظام الاستفتاء المباشر والذي ظل يُعَمَل به قرابة الخمسين عاما. يمُثل تعديل الدستور المصري في عام ٢٠١٩ هو التطور الأهم الذي تأتي على خلفيته انتخابات ٢٠٢٣ والذي عدل من النص الخاص بتحديد مدة الرئيس الرئاسية لتُصبح ست سنوات بعد أن كانت أربع سنوات فقط، وعلى أن تُبيح لشاغل منصب رئيس الجمهورية بالترشح لأكثر من مرتين. حظت هذه المادة الدستورية بانتقادات كبيرة باعتبار أنها قاعدة مشخصنة تهدف لتعزيز بقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي في سدة الحكم.

بخلاف هذا التعديل الدستوري لم تشهد الأطر القانونية المنظمة لسير الانتخابات وجريانها أي تعديلات، حيث لم تحظ بانتقادات وتحفظات من جانب القوى السياسية حيث تُعد شروطها جيدة لحد بعيد.

تنتظم الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣ وفقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤، وتعديلاته بقانون ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠، والمعروف بقانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يُنظم شروط ممارسة حق الانتخاب، وإبداء الرأي في الاستفتاءات الدستورية لمن بلغ ثماني عشرة سنة، مع إعفاء ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية، والفرعية، والإضافية، وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم من الانتخاب؛ وكذلك الفئات المحرومة مؤقتا من الانتخاب.

وتختص الانتخابات الرئاسية بقانون خاص لتنظيمها وهو القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ والذي حدد شروط الترشح لرئاسة الجمهورية، وما يلزم المواطنين للترشح لمنصب الرئيس في المادة الثانية منه، والتي ألزمت طالبي الترشح لرئاسة الجمهورية أما بالحصول على تزكية ٢٠ عضوا من أعضاء البرلمان، أو جمع ٢٥ ألف توكيل من المواطنين عن طريق تحرير توكيلات لطالبي الترشح في مكاتب الشهر العقاري، بشرط أن تُحرر هذه التوكيلات من ١٥ محافظة على الأقل من محافظات الجمهورية، وبحد أدنى ألف توكيل من كل محافظة، كما منع القانون أعضاء البرلمان والمواطنين تزكية أكثر من مرشح.

وينظم القانون في المادة ١٨ من قانون الانتخابات الرئاسية الدعاية الانتخابية وتحديد مواصفات الصمت الانتخابي، وألزم المرشحين ببدء حملاتهم الانتخابية من تاريخ إعلان قائمة المرشحين النهائية وحتى قبل يومين من بدء الاقتراع، وفي حالات الإعادة تستكمل الحملات نشاطها من اليوم التالي للإعلان، وحتى ظهر اليوم السابق لجولة الإعادة؛ وفي غير هذه المواعيد يكون الصمت الانتخابي حيث يٌحظرَ على المرشحين الدعاية بأي وسيلة كانت. كما حدد القانون أشكال الدعاية الانتخابية والتي تتمثل في الأنشطة التي تقوم بها الحملة، والتي تستهدف إقناع الناخبين باختيار المرشح عن طريق الاجتماعات العامة، أو المحدودة، والحوارات، ونشر وتوزيع مواد الدعاية من ملصقات ولافتات، فضلًا عن استخدام وسائل الإعلام بتنوعاتها. كما

نظم القانون الحد الأقصى المتاح لكل مرشح إنفاقه على الحملة الانتخابية بمبلغ عشرين مليون جنيه، وفي حالة انتخابات الإعادة يكون المبلغ خمسة ملايين جنيه.

وينظم القانون تواجد المندوبين عن المرشحين في اللجان، ومنح القانون كل مرشح الحق في تعيين من يمثله فى كل لجنة من لجان الانتخاب التى تشكلها لجنة الانتخابات الرئاسية بعد تبليغ رئيس المحكمة الابتدائية المختصة كتابةً قبل يومين من اليوم المحدد للاقتراع، على أن تبدأ لجان الاقتراع في مباشرة عملها في موعدها المحدد سواء حضر المندوبون أم لا. وفيما يخص إعلان النتيجة فقد نص القانون على شرط الفوز بالانتخابات بالأغلبية المطلقة لعدد الصحيحة، وإلا مضت الانتخابات للإعادة بين المرشحين الأعلى حصولا على الأصوات، ويكون الفائز فيهما الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات الصحيحة.

كما نظم القانون مسائل أخرى مثل تعامل الإعلام العام، تحديدا، مع المرشحين، بالنص على المساواة بينهم في استخدامه للدعاية الانتخابية. ويوضح القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ عمل الهيئة الوطنية للانتخابات باعتبارها المسؤولة عن تنظيم عملية الانتخابات، والإشراف عليها بموجب القانون.

# الخريطة السياسية للمتنافسين على الرئاسة

حددت الهيئة الوطنية للانتخابات شرط حصول الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية على تزكية ٢٠ نائبا من البرلمان، أو الحصول على توكيلات من ٢٥ ألف مواطن. وقد بدأت المرحلة الأولى من سباق الحملات الانتخابية بمحاولة الحصول على النصاب القانوني اللازم لاعتمادهم بشكل رسمي كمرشحين للانتخابات الرئاسية، بستة مرشحين، هم؛ الرئيس الحالي عبد الفتاح السياسي، وفريد زهران، وحازم عمر، وعبد السند يمامة، وأحمد الطنطاوي، والمرشحة جميلة إسماعيل، السيدة الوحيدة التي أعلنت العزم على خوض الانتخابات.

كان أحمد الطنطاوي، وهو برلماني سابق في برلمان (٢٠١٥-٢٠٢٠) هو المرشح الأكثر جدية في معارضته للرئيس الحالي من بين المرشحين، والذي سعى إلى طرح نفسه كبديل ديمقراطي آمن لتداول السلطة في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية. يمتلك طنطاوي تاريخ من المعارضة للرئيس الحالي على خلفية عدد من القضايا الجوهرية خلال العقد الماضي، والتي كان منها انتقاد الأداء الرئاسي في المفاوضات مع الجانب الإثيوبي حول حصة المياه المقررة لمصر، لما قدمته من "تنازلات" تتعلق بالأمن المائي المصري والاقتصادي في المستقبل، وكذلك التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩ والتي تسمح بإمكانية انتخاب مرشح رئاسي لأكثر من مرتين، ولمدة رئاسية تمتد ست أعوام بدلا من أربعة، في إشارة لشخص الرئيس السيسي، وكذلك الانتقادات لتعديلات قانون السلطة القضائية التي سمحت بهيمنة السلطة التنفيذية على القضاء، وكذلك الإدارة الاقتصادية السيئة.

تبنى الطنطاوي -عند الإقدام على المنافسة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة- خطابا ناقدا لسياسات الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي وخاصة الاقتصادية، وطالبه بضرورة السماح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية، وطرح برنامجا للتعامل مع

الأزمة الاقتصادية الحالية للبلاد، وللتعامل مع الديون الخارجية المستحقة للدائنين بشكل تفاوضي.

أعلن الطنطاوي عن وجود كثير من العراقيل التي وضعتها السلطة أمامه منذ إعلان ترشحه لرئاسة الجمهورية، والتي وصلت حد القمع المادي، حيث قُبض بالفعل على عدد من أقاربه، وأعضاء حملته الانتخابية؛ ثم مُنّعَ المواطنين المؤيدين له من تحرير التوكيلات المطلوبة للترشح لرئاسة الجمهورية، والتعرض له شخصيا بالمضايقات أثناء جولاته الانتخابية في المحافظات دون تدخل من سلطات الأمن لمنع الانتهاكات اللفظية والبدنية، برغم تسجيلها على الشاشات. ودفعت هذه العراقيل والانتهاكات الطنطاوي في نهاية المطاف إلى إعلان عدم خوضه انتخابات الرئاسة لعدم حصوله على التوكيلات المطلوبة قانونا للترشح، بسبب رفض منح مؤيديه التوكيلات اللازمة لإكمال النصاب القانوني، واستيائه من التحيز والضغوط الممارسة لإقصائه مبكرا من سباق الانتخابات.

كذلك واجهت حملة جميلة إسماعيل- السيدة الوحيدة في الانتخابات- عدد من المضايقات أثناء مرحلة جمع التوكيلات، تمثلت في منع مؤيديها من تحرير التوكيلات في عدد من مقار الشهر العقاري بالقاهرة، والمنوفية، والدقهلية. وتعرضت إحدى السيدات التابعة لحملتها للتحرش والعنف الجسدي، مما دفعها للانسحاب من السباق الرئاسي-في المرحلة الأولى لجمع التوكيلات- خشية التصعيد تجاه كتلتها الانتخابية أو أعضاء حملتها، في ظل غياب الحماية القانونية والأمنية لهم.

انتهت مرحلة التوكيلات الانتخابية-المرحلة الأولى- اللازمة لخوض الانتخابات، بإعلان الهيئة الوطنية للانتخابات عن استيفاء أربعة مرشحين لأوراق الترشح للانتخابات الرئاسية والنصاب القانوني اللازم لذلك، وهم:

| | 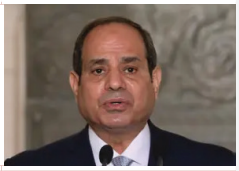 | | | 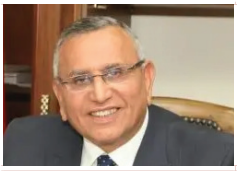 |
|---|---|---|---|---|
| | عبد الفتاح السيسي | فريد زهران | حازم عمر | عبد السند يمامة |
| عدد مرات خوض الانتخابات الرئاسية | ٣ | - | - | - |
| مناصب سياسية سابقة | • وزير الدفاع (٢٠١٢-٢٠١٤)<br><br>رئيس الجمهورية (٢٠١٤- ٢٠١٨)<br>(٢٠١٨-٢٠٢٣) | • رئيس حزب الديمقراطي الاجتماعي (مايو ٢٠٢٢ - الآن) | •رئيس حزب الشعب الجمهوري (٢٠١٢- الآن)<br><br>• عضو مجلس الشيوخ المعين من رئيس الجمهورية (٢٠٢٠) | • حزب الوفد (٢٠٢٢-الآن) |
| تزكية أعضاء البرلمان للترشح للرئاسة | ٤٢٤ | ٣٠ | ٤٦ | ٢٧ |
| توكيلات المواطنين | مليون و١٣٠ ألف توكيل | - | ٦٨ ألف و٧١ توكيل | - |

على صعيد الكتل السياسية، يجب الإشارة إلى أن كل من فريد زهران، وأحمد الطنطاوي، وجميلة إسماعيل، كانوا ضمن تكتل الحركة المدنية، والتي شهدت اختلافات في وجهات النظر قُبيل الانتخابات، حول الانتخابات الرئاسية، خاصة مع إعلان الطنطاوي ترشحه للانتخابات؛ ليأتي قرار الحركة بالانتظار لحين انتهاء مرحلة التوكيلات للإعلان بشكل رسمي عن المرشح الذي ستدعمه الحركة من مرشحي الحركة الثلاث، تبعا للأوفر حظا منهم في الحصول على التوكيلات أو التزكيات. انتهي قرار الحركة المدنية- الجمعي- النهائي بالانسحاب من الانتخابات على أثر ما لقاه أحمد الطنطاوي، وجميلة إسماعيل من تضييقات وملاحقات، في مقابل تمسك فريد زهران بقرار المنافسة على الانتخابات. وقد تبنت الحركة المدنية موقفا رسميا

بمقاطعة الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣، حيث صرحت الحركة في بيان لها بالقول أن:

> **"الانتهاكات التي صاحبت إجراءات الترشح، والتي أهدرت ضمانات الحيدة وأبسط قواعد المنافسة قد حولت الانتخابات إلى استفتاء مقنع فى عملية مهندسة بتدخل سافر من أجهزة الدولة حتى تحول المشهد أمام مكاتب الشهر العقاري إلى مأساة ومهزلة كاملة الأركان حرمت كثيرا من المواطنين فى كل محافظات مصر من المشاركة، بينما ازدحمت الطوابير بمن تم حشدهم لتوكيل الرئيس الحالي".**

دفعت هذه التصريحات الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي إلى تجميد عضويته في الحركة بسبب هذه الاختلافات، في الوقت الذي ثارت فيه تساؤلات حول كيفية حصول زهران على تزكية ٣٠ عضوا من أعضاء البرلمان، في الوقت الذي يمتلك فيه حزبه ٧ مقاعد فقط بالإضافة إلى مقعدين اثنين يحوزها حزب العدل-العضو في الحركة المدنية كذلك- وخاصة مع إصرار الحزب على عدم الإعلان عن أسماء الأعضاء الذين تقدموا بالتزكية لزهران، وكذلك الإصرار على الترشح في هذه الانتخابات برغم كل المؤشرات التي تعكس عدم الجدية. يُذكر أن زهران رفض في أكثر من مناسبة التصريح بأسماء النواب الذين منحوه تزكيتهم، أو ذكر أحزابهم، والذي برره برغبة هؤلاء الأعضاء بإخفاء أسمائهم.

على صعيد التأييد الحزبي لمرشحي الرئاسة النهائيين، فقد انقسمت الكتل الحزبية البرلمانية بين المرشحين على النحو التالي:

أبدت غالبية الأحزاب السياسية دعمها للرئيس عبد الفتاح السيسي، ومنها أحزاب النور، والمصريين الأحرار، إضافة بالطبع لأحزاب الأغلبية البرلمانية المحسوبة على النظام والرئاسة وهي؛ حزبي مستقبل وطن وحماة الوطن. تُحسب هذه الأحزاب على النظام السياسي بشكل كامل، على النحو الذي يبدو في أدائها البرلماني، وهو ما ألمحت له تقارير استقصائية صحفية سابقة حول ارتباطهم بطبيعة التحالف بين هذه الأحزاب والأجهزة الأمنية، والتي سمحت للأولى بالتواجد في البرلمان.

في حالة المرشح فريد زهران، فقد حصل على دعم حزب واحد وهو حزب العدل، والذي يمتلك مقعدين فقط في البرلمان، إلى جانب حزبه، المصري الديمقراطي الاجتماعي. في حين حظى المرشحين عبد السند يمامة، وحازم عمر على تأييد حزبيهما -الوفد والشعب الجمهوري- على الترتيب دون إمكانية رصد دعم أي كتل انتخابية، أو حزبية، أو شخصيات عامة لكل منهما. وهو أمر مثار تساؤلات كذلك في ظل ما صرح به رئيس حزب الوفد بعد انقضاء الانتخابات بعلمه بميل عدد ملحوظ من أعضاء حزبه للتصويت للرئيس السيسي في الانتخابات الجارية، وعدم معارضته لذلك.

على صعيد آخر، كان حزب الشعب الجمهوري من الأحزاب الداعمة للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وسياسته حتى وقت قريب، من وقت مبكر منذ ٢٠١٤، وهو التأييد والدعم الذي استمر حتى وقت قريب، قُبيل الإعلان عن ترشح رئيس الحزب للانتخابات الرئاسية.

# خطاب وبرامج المرشحين الرئاسيين

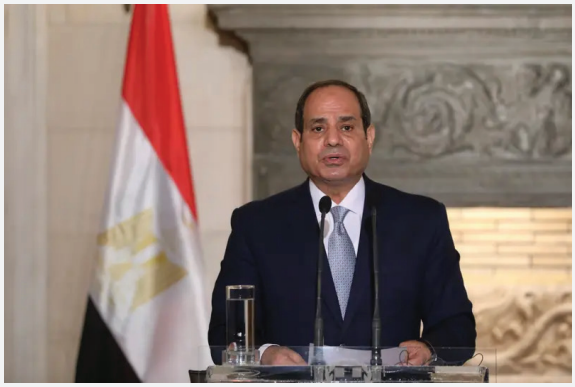

## الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي

لم يُرصد أي برنامج انتخابي بعينه للرئيس السيسي في هذه الانتخابات، في حين انصبت مجهودات الحملة الانتخابية على عرض إنجازاته خلال السنوات الماضية، وعلل مدير حملته المستشار محمود فوزي عدم تقديمه لبرنامج انتخابي بقوله إن «الزعماء الكبار يقدمون رؤى ويحددون أهدافًا عريضة سقفها عالٍ، وليس مجرد مشروعات أو برامج انتخابية». وقال أيضا أن البرنامج الانتخابي تقدمه الحكومات للحصول على ثقة البرلمان، أو يقدمه أعضاء مجلس النواب لدائرته عندما يتقدم للترشح، وهذه الأوضاع والشروط غير منطبقة على حالة الرئيس السيسي.

## فريد زهران

صاحب تاريخ من النشاط السياسي في فترة السبعينيات. وقد تركز برنامجه الانتخابي على عدد من المحاور كان أبرزها محوري الصحة والتعليم، ووعد برفع نسب الإنفاق عليهما إلى النسب الدستورية. انفرد رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بتضمن برنامجه بعدا سياسيا بالدعوة لنظام سياسي مختلط يجمع بين الرئاسي والبرلماني.

## حازم عمر

عبر في أكثر من محفل انتخابي دعائي عن برنامج واسع النطاق، وصفه بكلماته أنه "كبير للغاية، ولا يمكن الكشف عنه في جميع وسائل الإعلام، أو من خلال المؤتمرات". ففي الدعاية الرسمية حمل برنامجه ملامحا سياسية، فضل وصفها بالاستراتيجية، وهي التداول السلمي للسلطة، وتخفيف الاستقطاب السياسي، والحفاظ على المؤسسات الأمنية والعسكرية والخدمية للدولة، والموازنة بين الأمن القومى والحريات العامة، وعلاج آثار التقلبات السياسية للعقد الماضي. وفي جولاته للمحافظات قدم محاور انتخابية أقل تسيسا وذات صلة بالاحتياجات المحلية، مثل تكوين مجالس محلية تتولى رفع المشكلات لمجلس الوزراء ليبت فيها المجلس ويتخذ اللازم، وخفض نسب البطالة وتطوير التعليم، وغيرها. وفي معرض سؤال حازم عمر عن تبدل موقفه في وقت قصير من التأييد للرئيس السيسي نحو التنافس في الانتخابات الحالية، والدوافع وراء ذلك، سوغ ذلك بأن الدافع هو محاولة تعزيز العملية السياسية.

## عبد السند يمامة

يقوم برنامجه الانتخابي على جدولة الديون عن طريق التفاوض مع الدائنين الدوليين، وجذب الاستثمار الأجنبي لمشروعات البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى رفع الحد الأدني للأجور، واحتواء الاقتصاد غير الرسمي، والنهوض بالتعليم، وفرض ضرائب على الوحدات السكنية والتجارية المغلقة. لا يختلف الأمر في حالة يمامة

عن حازم عمر والتساؤل حول دوافع الترشح في ظل الحسبان على كتلة المؤيدين للنظام منذ وقت مبكر، وتأييدهم الفعلي للرئيس عبد الفتاح السيسي والذي تبدل لمنافسة على الانتخابات الرئاسية في مواجهة الرئيس السيسي. وقد صرح بذلك عبد السند يمامة على أثر انتهاء الانتخابات الرئاسية، وقبوله من وقت مبكر لانتخاب أعضاء أحزابه للرئيس السيسي باعتباره "مرشح الضرورة والأنسب للظروف الراهنة"، وعدم إلزامهم بالتصويت له، بالرغم من كون ترشحه قرارا حزبيا يستدعي الاصطفاف الحزبي في هذه المنافسة الانتخابية.

الملاحظة الأهم التي يمُكن إبدائها بخصوص البرامج الانتخابية لكل من عبد السند يمامة، وحازم عمر، أن إعلانهما عن برامجهم الانتخابية جاء بعد أن تمكنوا من الحصول على التزكيات من أعضاء البرلمان، والتوكيلات من المواطنين بالفعل، ولم يُرصد أي برنامج لهما قبل ذلك، أثناء محاولة جمع التوكيلات القانونية في المرحلة الأولى من الانتخابات.

# الجزء الثاني: إدارة الانتخابات الرئاسية

## الهيئة الوطنية للانتخابات

تُعد أحد المؤشرات الدالة على جدية الانتخابات والداعية لتدعيم نزاهتها هو الأجهزة القائمة على العملية الانتخابية، من حيث التشكيل والاستقلالية عن السلطة التنفيذية أو أي ميول سياسية أو حزبية، إضافة لأدائها لعملها بشكل مهني ومحايد تجاه كافة المتنافسين.

تتولى الهيئة الوطنية للانتخابات إدارة الانتخابات، وهي هيئة شكلت في عام ٢٠١٧ بموجب القانون رقم ١٩٨. بموجب هذا القانون، فالهيئة مستقلة، ولها شخصية اعتبارية، وتتمتع بالاستقلال الفني، والمالي، والإداري. وتختص الهيئة بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية. تُعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) هي الاختبار الانتخابي الرابع للهيئة الوطنية للانتخابات بعد تأسيسها في ٢٠١٧، والتي تولت إدارة ثلاث انتخابات سابقة، وهي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨، والانتخابات البرلمانية لمجلسي النواب والشيوخ لعام ٢٠٢٠.

يتولى رئيس الجمهورية اختيار وتعيين المدير التنفيذي للهيئة ونوابه الثلاثة، وقُبيل الانتخابات الأخيرة الرئاسية، فقد جرى تعيين المدير التنفيذي للهيئة المستشار حازم بدوي نائب رئيس محكمة النقض في ٣ أكتوبر ٢٠٢٣ بناء على قرار من رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ٢٠٢٣ -أثناء بدء المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية هي مرحلة جمع التوكيلات من المواطنين بالفعل- ما أُوجد قدر كبير من التحفظ والتشكك من المرشحين والسياسيين المعارضين حول استقلالية الهيئة على هذا النحو، في ظل تنافس الرئيس نفسه على الانتخابات.

## التوقيت الزمني للانتخابات

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات عن الجدول الزمني لسير الانتخابات الرئاسية في الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠٢٣، ليُصبح موعد عقد الانتخابات هو ديسمبر ٢٠٢٣، بواقع شهرين فقط لتحديد المرشحين الانتخابيين، والتواصل مع الناخبين.

وفقا لإعلان الهيئة الوطنية للانتخابات تبدأ المرحلة الأولي من يوم ٢٥ سبتمبر - ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ (ثلاث أسابيع) أمام الراغبين في خوض الانتخابات للتجوال بين المحافظات، ولقاء المواطنين، والتحرك للمحافل المختلفة لإقناع المواطنين بتحرير توكيلات رسمية لتأييدهم لخوض الانتخابات الرئاسية. وقد أخذ المعارضون وقوى المجتمع المدني على هذه المدة قصرها بالنسبة لحجم الكتلة الانتخابية في مصر، وعدد المحافظات الواجب زيارتها لحشد الدعم الانتخابي الأولى.

أما المرحلة الثانية من العملية الانتخابية، وهي فترة الدعاية والحملات الانتخابية، فقد قررت الهيئة العليا في قرارها أن تقتصر مدة الدعاية الانتخابية على شهر فقط في حالة انتخابات الداخل المصري (٩ نوفمبر - ٨ ديسمبر ٢٠٢٣)، وفي حالة انتخابات المصريين بالخارج؛ فقد اقتصرت مدة الدعاية الانتخابية على عشرين يوما فقط من (٩ -٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣). وهي مدد غير كافية بالنظر لكون المرشحين الآخرين، بخلاف الرئيس السيسي، غير معروفين، ولا تسمح هذه المدة بالتجوال في المحافظات المختلفة. الأمر الذي عُدته قطاعات كبيرة دلالة عدم جدية في الانتخابات، وعدم جدية المرشحين كذلك.

انطوى كذلك الجدول الزمني الذي أعلنته الهيئة على تسريع غير مبرر للعملية الانتخابية ككل، لم يسمح للمرشحين المنافسين بالوقت الكافي لإجراء التواصل الفعال والكافي مع المواطنين، حيث جرت الانتخابات كلها منذ فتح الباب لتحرير التوكيلات للمرشحين، وحتى غلق باب التصويت في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣ في أقل من ثلاثة أشهر، على الرغم من نص الدستور على انتهاء ولاية الرئيس السيسي الثانية بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلانه رئيسا للجمهورية في ٢٠١٨، أي في ٢ أبريل ٢٠٢٤، وهو ما أُعلن عنه بالفعل حيث سيؤدي الرئيس اليمين الدستوري في أبريل من العام ٢٠٢٤، وهو ما يمكن ربطه بحاجة السيسي لأخذ إجراءات اقتصادية قاسية في مطلع العام ٢٠٢٤.

**جدول زمني للانتخابات الرئاسية المصرية**

**٢٥ سبتمبر - ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣**
مرحلة جمع التوكيلات والتزكيات

**٩ نوفمبر - ٨ ديسمبر**
مدة الدعاية الانتخابية للمصريين في الداخل

**١٢ ديسمبر**
انتهاء التصويت في الداخل والخارج

## تقسيم الدوائر الانتخابية

من بين المؤشرات التي تقيس مدى جدية العملية الانتخابية والحرص على ديمقراطيتها، هي مسألة تحديد الدوائر الانتخابية، وقياس مدى توازن الحدود الانتخابية، والمساواة في الاقتراع العام، وأن يراعى أثناء تقسيم الدوائر الانتخابية عدد من المعلومات أبرزها عدد الناخبين وتوازن الدوائر مع هذا العدد.

يقع ضمن اختصاصات الهيئة الوطنية للانتخابات صلاحية تعيين مكاتب الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل التي يُسمح للمواطنين بالتوجه لها لتحرير توكيلات رسمية لمرشحيهم في المرحلة الأولى من الانتخابات وتصعيدهم للمرحلة الثانية. خصصت الهيئة ٢١٧ مكتبا، وهو عدد أقل بكثير - بمقدار يقارب الثلث- من عدد المكاتب التي تم تخصيصها في انتخابات الرئاسة ٢٠١٨، والتي بلغت ٣٨٩ مكتبا. يُأخذ على ذلك التقسيم عدم مراعاته لواقع الزيادة الديمغرافية للسكان، التي أدخلت قطاع واسع

من المواطنين الشباب، لفئة المواطنين أصحاب الحق في الانتخاب، وبشكل يراعي عدد المحافظات المصرية الـ ٢٧، وعدم قصر التركيز على المدن الكبرى.

كذلك خصصت الهيئة الوطنية للانتخابات أقل من ١٢ ألف لجنة فرعية للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، وهو عدد قليل جدا مقارنة بانتخابات الرئاسة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ حيث خُصص حينها ما يقارب من ١٤ ألف لجنة على الرغم من زيادة عدد من لهم حق التصويت "الناخبين" من ٥٤ مليون ناخبا في عام ٢٠١٤ لـ ٦٧ مليون ناخبا في العام الجاري. كما أشارت مصادر قضائية تحدثت مع صحيفة محلية إلى أن هيئة الانتخابات قد استعانت بعدد قليل جدا من القضاة مقارنة بالانتخابات السابقة.

**مقارنة بين أعداد اللجان الانتخابية وأعداد من لهم حق التصويت بالانتخابات الرئاسية**

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٢٣ | **١٢ الف**<br>لجنة فرعية للانتخابات الرئاسية | **٦٧ مليون**<br>عدد من لهم حق التصويت |
| ٢٠١٤<br>٢٠١٨ | **١٤ الف**<br>لجنة فرعية للانتخابات الرئاسية | **٥٤ مليون**<br>عدد من لهم حق التصويت |

## دمج ذوي الاحتياجات الخاصة

تحاول البنية التشريعية في مصر استيعاب ذوى الاحتياجات الخاصة بالنظر لكبر أعداد هذه الفئة، والتي تصل في بعض التقديرات إلى ١٠٪ من السكان، إضافة لطبيعة الاهتمام العالمي بهذه الفئة باعتبارها أحد الفئات ذات الوضع الهش التي تتطلب إدماجا في الحياة العامة. ولذلك فإن إتاحة المعلومات وإجراء التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من بين أهم مؤشرات ضمان حق المواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية، ودمج السكان لضمان ممارستهم لحقوقهم التمثيلية، بالإضافة إلى ضمان مشاركتهم بشكل فعال في العملية السياسية عموما والعملية الانتخابية بشكل خاص. يترتب على ذلك ضرورة أن تكون إجراءات التصويت، والمواد المرافقة له سهلة الفهم، والاستعمال، وميسرة ومناسبة

على نحو فعال. يمتلك قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤، نصا منظما لطريقة إدلاء ذوي الاحتياجات الخاصة بأصواتهم في الانتخابات، وذلك عن طريق إبداء رأيه شفاهة على انفراد لرئيس اللجنة الفرعية، والذي يقوم بتثبيته في البطاقة الخاصة للناخب ويثبت رئيس اللجنة حضوره في كشوف الناخبين. يُراعي هذا النص فئة واحدة من أصحاب الاحتياجات الخاصة، والتي تشمل فئات أخرى بخلاص أصحاب الاحتياجات البصرية، وهو ما قد يكون بحاجة للتعديل في المستقبل بشكل يعكس هذا التنوع والاحتياجات المختلفة.

وفي هذا الصدد قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بعمل ربط شبكي بينها وبين المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال غرفة عمليات خلال أيام التصويت لتلقي الشكاوى الواردة والعمل على حلها، بالإضافة إلى عدد من التسهيلات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تمت إتاحتها بالتعاون مع الهيئة ووزارة التضامن الاجتماعي وهي على النحو التالي:

١- إعداد وتصميم نموذج الاقتراع بطريقة "برايل" الخاصة بالكتابة للمكفوفين من أجل تيسير الاقتراع السري لذوي الإعاقة البصرية.

٢- العمل على توفير خدمة "فيديو كول" المقدمة من المجلس لذوي الإعاقة السمعية لمعرفة اللجان الانتخابية، حيث سيتم توفير لغة الإشارة داخل اللجان من خلال "ملصقات" تسهل للأشخاص من ذوى الإعاقة السمعية التعرف على آلية التصويت.

٣- توفير مقاطع فيديو وأفلام قصيرة توعوية لحث ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة في التصويت ومترجمة بلغة الإشارة.

٤- تأمين مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية إن احتاج الأمر ذلك.

٥- جعل المقار الانتخابية في الأدوار الأرضية.

٦- مساعدة الهيئة في تثقيف الناخبين من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية.

٧- تبادل الإصدارات والمطبوعات في مجال التوعية السياسية.

٨- المشاركة في التغطية الإعلامية لكل أنشطة الهيئة الوطنية للانتخابات، وترجمتها بلغة الإشارة.

٩- الإشارة في التوعية التلفزيونية والإذاعية إلى توفير نموذج الاقتراع بطريقة "برايل".

١٠- وضع لافتات في مقار العملية الانتخابية توضح كيفية خطوات إبداء الرأي بلغة الإشارة.

١١- مساعدة الهيئة في تجهيز لجان التصويت بما يتناسب مع طبيعة كل إعاقة.

١٢- توفير غرفة عمليات داخل المجلس لمتابعة العملية الانتخابية لتلقى الشكاوى بخصوص أية صعوبات تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية الانتخابية.

واقعيا اشتكت حملتي كل من المرشحين الرئاسيين فريد زهران، وعبد السند يمامة من غياب أوراق التصويت بطريقة برايل والتي تم تخصيصها لأول مرة لتصويت الاشخاص ذوي الإعاقة البصرية في بعض اللجان على مستوى الجمهورية، إضافة إلى تحدث أحد قيادات حزب مستقبل وطن عن توفير سيارات مجهزة، وكراسي متحركة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة طوال مدة الانتخابات، وهو ما يجعل ذوي الاحتياجات الخاص فعليا فريسة لأحزاب الموالاة النظام من أجل التأثير على أصواتهم الانتخابية وتوجيهها.

## التكنولوجيا والانتخابات

تكافح منظومة الانتخاب في مصر منذ تبني نظام الاقتراع السري الحر للوصول لانتخابات نزيهة وشفافة. وقد رصدت العديد من التقارير المتخصصة في الرقابة على الانتخابات منذ ٢٠٠٥ كثير من المخالفات والانتهاكات المؤثرة على نزاهة وشفافية الانتخابات، وقد عُدت إجراءات الفرز اليدوي أحد أهم الأسباب والممارسات التي ارتبطت بالمخالفات، والخروقات الانتخابية في مصر لصالح مرشحي الدولة والنظام.

وتمخض عن الانفتاح السياسي الذي أحدثته ثورة الخامس والعشرون من يناير عدد من المحاولات لمناقشة هذا الاتجاه بالإضافة إلى الإستفادة من خبرات دول أخرى تُطبق التصويت الإلكتروني. في السنوات الأخيرة، أعلنت الدولة في مصر عن خطط للتحول الرقمي والتي تعمل على تطبيقها تدريجيا في مختلف المجالات كالخدمات والمعاملات الرسمية والقانونية، وكذلك في العملية السياسية. قد أجرت بعض الهيئات المصرية انتخابات بالنظام الالكتروني بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ففي يونيو ٢٠٢٢ أجريت انتخابات مجلس إدارة نادي النيابة الإدارية بالنظام الإلكتروني بعدما قامت بتسجيل برنامج للتصويت الالكتروني بمكتب حقوق الملكية الفكرية. وقامت وزارة التخطيط بتبني هذا البرنامج والعمل على تطويره، ثم تكرر العمل بنفس النظام في العام ذاته في انتخابات نقابة الموسيقيين.

وعلى صعيد المؤسسات التمثيلية والسياسية، فقد أقر البرلمان التصويت الإلكتروني لتنظيم عملية التصويت على القرارات والقوانين لضمان دقة العد للموافقين والمعارضين، والتي لم يلبث تطبيقه وقتا طويلا، حيث عكست تصريحات النواب المختلفين، تطبيقه فقط بشكل انتقائي لتسجيل الحاضرين والغائبين وإيقافه عند التصويت على القوانين.

في ظل هذه التجارب، فقد حدثت مطالبات سابقة بتطبيق نظام التصويت الالكتروني دون أية استجابة من الهيئة الوطنية للانتخابات، أو حتى إعلانها بداية تطبيق النظام بشكل تدريجي، والاستفادة من تجارب بعض المؤسسات أو الدول الأخرى المطبقة للنظام. وعلى الرغم من أن القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات يعطي للهيئة الحق في تقرير استخدام وسائل الاتصال،

والتصويت الإلكتروني في كل أو بعض مراحل الاستفتاءات والانتخابات، إلا أنه في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ قررت الهيئة عدم استخدام التكنولوجيا إلا في مرحلة جمع التوكيلات فقط، حيث صرح المستشار أحمد بنداري مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات بضرورة تعديل الدستور في حالة تطبيق التصويت الإلكتروني، بالإضافة إلى وجود مشكلات تقنية تحول دون تطبيقه.

برغم الإقرار بهذه المشاكل التقنية وضعف البنية التكنولوجية، إلا أن الهيئة لم تتردد في استخدام التكنولوجيا في مرحلة جمع التوكيلات الأولية لتحديد المرشحين الانتخابيين، والذي أعلنت مكاتب الشهر العقاري عن تعطل النظام الإلكتروني لتحرير التوكيلات إزاء بعض موكلي المرشحين، في مقابل غياب هذا العائق في حالة المرشحين الآخرين، مثل الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي حُررت له التوكيلات.

**المستشار أحمد بنداري مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات في مؤتمر الهيئة سبتمبر ٢٠٢٣**

"الابتعاد عن التصويت الإلكتروني بسبب وجود مشكلات تقنية، وأن منصب رئيس الجمهورية رفيع المستوى، لا يمكن لأحد أن يعرضه لأي مطعن."

وقد اعترفت الهيئة الوطنية للانتخابات بوجود أعطال بالنظام الالكتروني لتحرير التوكيلات وقالت في الوقت نفسه أنها قامت بإصلاح هذه الاعطال والدفع بأجهزة لوحية "تابلت" إضافية من أجل تسريع عملية إصدار التوكيلات، وهو ما حمل دلالات سياسية بتعمد تقديم هذه الذريعة لمؤيدي المرشحين المعارضين؛ إلا أن في حال صدقها، فهي تعكس مدى عدم الجهوزية للتعامل مع الانتخابات على النحو الذي بدى في عدم استعداد وزارة العدل، والهيئة الوطنية بشكل كاف للانتخابات، وضمان عمل الإجراءات والأدوات بشكل كفء.

كذلك لم تسع الهيئة ولا وزارة العدل لتدارك هذا الخلل الإلكتروني بشكل عاجل في بعض المكاتب عند ظهورها والتي أدت لانصراف مواطنين من المكاتب دون تحرير توكيلاتهم القانونية.

وإزاء المطالبات باستخدام التكنولوجيا في مرحلة التصويت لضمان عدم التزوير، ولضمان العد والفرز، بما يُعزز من ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، تمسك مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات بأن تطبيق التصويت الإلكتروني يتطلب تعديل الدستور بما يسمح بذلك، مستشهدة في ذلك بنص المادة الأولى من قانون انتخاب رئيس الجمهورية على أن "ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى قاعدة بيانات الناخبين..."

بالإضافة إلى نص الدستور المصري في المادة ١٤٣ على أن "ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر...."

لا يحمل النص الدستوري، ولا المادة الأولى من قانون الانتخابات الرئاسية ما يُفيد بقصر الاقتراع على النظام اليدوي، إلا أن المادة ٢٨ من ذات القانون هي فقط ما تُفيد بإقرار نظام العد والفرز بشكل يدوي من جانب كل لجنة انتخابية مع إثبات ذلك في المحاضر الرسمية.

يمكن لعملية استخدام التكنولوجيا والرقمنة في العملية الانتخابية أن تُزيد من نسبة مشاركة الجمهور في الانتخابات المختلفة، خاصة في حالة كبار السن ممن ينتظرون لوقت طويل في انتظار الدخول للمقرات الانتخابية، وتعبئة الاستمارات والأوراق، لكن هذا المثلب، تظهر تفسيرات تُفيد بتعمده لخلق تكدس أمام اللجان يعكس الثقة في العملية الانتخابية، ولتعويض قلة أعداد الناخبين.

اتصالا بالانتقائية في التعامل مع التكنولوجيا، قررت اللجنة العليا للانتخابات أن الأدوات التكنولوجية مثل البريد الإلكتروني، هي أحد الوسائل المقبولة لتلقي الشكاوى بخصوص المرشحين للانتخابات الرئاسية، وهو أمر لا يمُكن تفسير النص عليه في ضوء ما أقرت به الهيئة من محدودية البنية التكنولوجية، خاصة في ظل محدودية وقت المهلة القانونية المعطاة للمرشحين للإبلاغ عن شكاويهم واعتراضاتهم على سير الانتخابات، والذي لا تُسعف الآلية التكنولوجية في علاجه.

وفيما يخص عملية إتاحة المعلومات للناخبين وسهولة الوصول إليها، فقد خصصت الهيئة الوطنية للانتخابات طريقتين لمعرفة المواطنين مكان ورقم لجانهم الانتخابية وأرقامهم في كشوفات الناخبين؛ أحدهما هي الدخول على موقع الهيئة الوطنية للانتخابات وكتابة الرقم القومي في المكان المخصص لها، والثانية عن طريق تخصيص رقم خاص للتليفونات المحمولة، تتم عن طريق ارسال الناخب الرقم القومي في رسالة نصية إلى الرقم ٥١٥١ ويتم الرد على المواطنين برسالة بنتيجة الاستعلام تحتوي على المعلومات الخاصة برقم اللجنة ومكانها.

وعلى الرغم من زيادة مستخدمي الانترنت في مصر، إلا أن هناك في مصر أكثر من ١٥ مليون أمي لم توفر لهم الهيئة الوطنية للانتخابات أية طريقة لمعرفة لجانهم الانتخابية، أو للتصويت بشكل صحيح ومعبر عن اختياراتهم الحقيقية في ظل أميتهم، وهو ما وردت شهادات تُفيد عن استغلاله من أحزاب الدولة في التصويت نيابة عنهم.

# الكوادر التابعة للهيئة الوطنية للانتخابات

يُنظم القانون الخاص بالهيئة الوطنية للانتخابات الأجهزة الفرعية، والهيكل الإداري للهيئة والذي يشمل المستويات الإدارية العليا، وكذلك اللجان الفرعية بالمحاكم الابتدائية في المحافظات، وموظفي الهيئة، والذين يقومون بالعمل التنفيذي واللوجستي للهيئة، وكذلك العاملين باللجان الفرعية والعامة والذين يتولون مهام فرز الأصوات وإدارة عملية الاقتراع داخل اللجان.

لا يوضح قانون الهيئة وحدات إدارية أخرى أو مهام عمل أخرى لها، مثل النص على وجود موظفين أو عاملين يمّكنهم مساعدة الناخبين في تعيين لجانهم الانتخابية وتوجيههم، خاصة مع ما صرحت به الهيئة نفسها حول عدم إمكانية الاعتماد على التكنولوجيا بشكل مكثف في الانتخابات. ترجع أهمية هذه الاعتبارات لأن من شأنها أن تُفيد في دمج فئات كثيرة من المواطنين في الانتخابات عبر تسهيل المعلومات اللازمة لهم للتصويت، وخدمتهم بشكل محايد بعيدا عن القوى السياسية المتنافسة أو أصحاب المصالح السياسية في الانتخابات.

وقد عكست الملاحظات التي رصدها المراقبون المحليون مثالب عدم الاهتمام بهذا الجانب، حيث غطت الأحزاب القريبة من السلطة هذا الفراغ، وعمدت للاستفادة منه من خلال التواجد بكثافة في مقرات اللجان الانتخابية المختلفة، وتدخلهم مع المواطنين للتأثير على اختياراتهم بدعوى "التيسير على المواطنين من أجل معرفة لجانهم الانتخابية وأرقامهم في كشوفات الناخبين". وقد عمدت هذه الأطراف لذلك عبر عمل سرادقات أمام كل لجنة فرعية يوجد بها ما يسمى "متعهد انتخابي" بحوزته كشوف تحتوى على أسماء الناخبين في كل لجنة، يقوم بتنظيم الصفوف، وإعطاء كل مواطن ورقة انتخاب مدون عليها رقم لجنته. كذلك شارك بجانب متطوعي حزبي مستقبل وطن، وحماة الوطن متطوعون مجهولون ينتمون إلى ثورة ٣٠ يونيو على حد توصيف أحد الصحف المحلية، بجانب دفع مؤسسة حياة كريمة _ وهي مؤسسة تم إنشاؤها بعد مبادرة من الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٩ _ بـ١١ ألف متطوع لمتابعة الانتخابات والتيسير على المواطنين، بجانب متطوعي وزارة الشباب والرياضة في عدد من المحافظات من بينها الأقصر ودمياط. وكلهم متطوعون تظهر تشككات حول انتماءاتهم للدولة، وجهازها البيروقراطي.

# التقاضي والفصل في الشكاوى الانتخابية

تشكل سبل الانتصاف الفعال والحق في الطعن في نتائج الانتخابات، والحق في التماس الانتصاف للأطراف المتضررة من العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى المراجعة المستقلة في عمليات الطعون، والشكاوى ضمانة أساسية لزيادة ثقة المواطنين في العملية الانتخابية ،ونزاهة العملية ككل.

يعطى تعديل صادر على قانون مباشرة الحقوق السياسية الحق للهيئة الوطنية للانتخابات دون غيرها في إصدار القرارات في التظلمات المقدمة من المرشحين، وهو ما يجعل الهيئة عمليا تجمع بين سلطة إدارة الانتخابات، وسلطة القضاء الممنوحة لها للبت في الشكاوى والطعون، مع الأخذ في الاعتبار تعيين رئيس الجمهورية للمدير التنفيذي للهيئة ونوابه كما أسلفنا.

وفقا للقرارات الصادرة من الهيئة لتنظيم الانتخابات، فقد شكلت الهيئة لجنة لتلقي وفحص الشكاوى الخاصة بالانتخابات الرئاسية تابعة لها، وبعضوية أعضائها، حيث يتولى المدير التنفيذي الرئاسة إلى جانب نوابه، ليغلب على الفحص الطبيعة الإدارية وليس القضائية.

اختارت الهيئة نظام للتقاضي في الشكاوى يعمل بشكل تصعيدي، حيث تكون اللجنة هي العتبة الأولى التي تستقبل الشكاوى والتظلمات، وتتولى فرزها، وتحديد الجدير بالتصعيد فيها إلى القضاء للبت فيه قضائيا - المحكمة الإدارية العليا- وما لا يستحق ذلك، في مدى زمني لا يتجاوز يومين لحسم جدية الشكوى. ويتدخل القضاء بشكل قانوني اختصاصي للفحص في الشكاوى والطعون بعد إعلان نتيجة الانتخابات، وتحديد الفائز بالفعل. تكشف الخبرة الواقعية للانتخابات الرئاسية عن كون المرحلة الأولى من الانتخابات هي التي تتواجد فيها تنافسات حقيقية على المنصب الرئاسي، وهي التي تشهد خروقات أكبر، والتي لا تُسيطر عليها السلطة التنفيذية بشكل كامل. دلل على ذلك رفض الهيئة الوطنية للانتخابات الاعتراف، والتحقيق في عدد من الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في مرحلة جمع التوكيلات، ونشرت بيانا وصفت فيه تلك الانتهاكات على أنه "لا يعدو كونه إدعاءات كاذبة لا ظل لها في الحقيقة أو الواقع."

كذلك على صعيد الأدوات والتي تعكس عدم الجدية في تيسير الانتخابات، والحرص على مناخ التنافسية فيها ظهر على صعيد تحديد الهيئة لـ الأدوات والطرق التي تقبل من خلالها شكاوى الحملات الانتخابية. فقد حددت اللجنة-بقرارها رقم ١٢- إمكانية تلقي الشكاوى عبر الفاكس أو البريد العادي- إلى جانب البريد الإلكتروني- وهو أمر غير واقعي بالنظر للوقت القانوني المنظم لتقديم الشكاوى، والذي يمتد لمدة يومين، ثم يعقب ذلك البت في الشكاية خلال يومين آخرين، وهو أمر لا ينسجم مع طبيعة وسرعة أداء جهات البريد المصرية، والتي يستغرق العمل فيها لمعالجة الطلبات أكثر من يومين، ما يعنى إمكانيات عالية لتفويت فرص الشكوى القانونية على المرشحين.

## الحملات الانتخابية

وفيما يخص فعاليات الدعاية الانتخابية التي أقامها المرشحون في فترة الدعاية الرسمية، فقد أقام المرشح عبد السند يمامة عددا قليل من المؤتمرات الانتخابية، كما أقام المرشح حازم عمر أربعة مؤتمرات انتخابية فقط في عدد من المحافظات، وتناول في تلك المؤتمرات بعض من محاور برنامجه الانتخابي المذكورة بالأعلى. أما على صعيد الأدوات الدعائية للحملة، فقد رُصد عقد فريد زهران لعدد من المؤتمرات الانتخابية في عدد من المحافظات. كذلك لم يُرصَد قيام رئيس الجمهورية بأي مؤتمرات انتخابية أو دعائية لحشد المؤيدين والناخبين.

شملت الحملات الدعائية كذلك إجراء مناظرة واحدة بين المرشحين الأربعة عبر خاصية الفيديو لم يحضرها الرئيس السيسي الذي كان مرشحا آنذاك، وحضر المناظرة بالنيابة عنه عضو هيئة مكتب حملته الرئاسية النائب عماد خليل، كما اعتمد المرشحون الأربعة في الانتخابات الرئاسية على صفحات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك، ومنصة x للترويج لبرامجهم الانتخابية.

وبالعودة إلى الفترة التي سبقت بدء الحملات الانتخابية نجد أن كل من عبد السند يمامة، وحازم عمر، وفريد زهران قد حازوا قدرا من المساحة الإعلامية للتعبير عن أفكارهم، وبرامجهم الانتخابية، حيث تمت استضافتهم في عدد من البرامج التلفزيونية والصحف المحلية، حتى أن القناة الأولى الرسمية قد عرضت انفوجراف لكل من فريد زهران وحازم عمر وعبد السند يمامة، بينما لم يحظ الطنطاوي آنذاك على أي تغطية اعلامية أو صحفية رسمية، واقتصر ظهوره على منصاته الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المؤسسات الصحفية المستقلة.

## فرز الأصوات والإعلان عن نتائج الانتخابات

كان السمت الأهم لانتخابات ٢٠٠٥ والذي كفل نتائج مغايرة عن توقعات السلطة التنفيذية حينها، هو استقدام القضاة للإشراف على الانتخابات في مصر، مع إعطائهم صلاحيات كبيرة لفرز الأصوات، وإعلان الفائزين بشكل مباشر بمجرد انتهاء الفرز في مقرات اللجان الفرعية - العنقودية في الأحياء والمناطق الجغرافية- بما يُقيد من فرص التدخل التنفيذي في توجيه النتائج النهائية، وتغييرها.

شهدت هذه القاعدة التي كفلت للانتخابات قدر من النزاهة -والتي نتج عنها حراكا سياسيا وقتها-تغيرا كبيرا في السياق الراهن؛ فمع تولي الهيئة الوطنية للانتخابات مسؤولية إدارة الانتخابات، فقد استبدلت لحد بعيد القضاة للرقابة على الانتخابات

وتولى مهام الفرز واللجان الفرعية، بموظفين تابعين لها، أو من موظفي الجهاز البيروقراطي للدولة، على أن يبقى الاستعانة بالقضاة في عملية الانتخابات أمرا تقديريا للهيئة، دون قيد. كما تُعد الهيئة هي الجهة المسؤولة وحدها عن إعلان النتائج الانتخابية دون اللجان العامة، وهو ما يشمل بشكل أدعى اللجان الفرعية، حيث تقوم الهيئة بإعلان النتائج النهائية للانتخابات في خلال الخمسة أيام التالية للانتهاء من التصويت. وبشكل واضح، أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات تعليماتها بمنع السفارات واللجان الفرعية في انتخابات الخارج من الإعلان عن نتائج الانتخابات. يجعل ذلك من هذه الانتخابات انتخابات بدون مؤشرات أو دلالات يمُكن رصدها على الأرض بشكل مباشر وآني، وهو عامل آخر معزز لعدم الثقة في الانتخابات وسيرها.

# الجزء الثالث: بيئة المعلومات

## المراقبون وممثلو المرشحين

يعتبر وجود مراقبين محليين ودوليين على العملية الانتخابية، من المنظمات المتخصصة في الرقابة على الانتخابات، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية، أحد المؤشرات الهامة في قياس مدى الجدية والنزاهة المتوقعين إزاء انتخابات ما. يعني ذلك أن هذه الرقابة يجب أن تتضمن الفترات السابقة على الانتخابات وأثناء سريانها، وبعدها كذلك في جو من الحرية لهؤلاء المراقبين في جمع المعلومات المناسبة والملائمة لمهام الرقابة والرصد.

لم تسجل الانتخابات الحالية أي دعوات من الجانب الرسمي للدولة المصرية لمنظمات أو كيانات خارجية ذات اهتمام بملف الانتخابات بالقدوم للرقابة على الانتخابات المصرية. يصدق ذلك على كيانات مثل الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي أو أذرع الاتحاد الأوروبي المعنية بالديمقراطية والانتخابات، أو المنظمات الدولية التي تمتلك خبرات وتاريخ من مراقبة الانتخابات عبر العالم.

في هذا الصدد، رُصدت مطالبات لبعض الشخصيات من بينهم المرشح المحتمل السابق أحمد الطنطاوي بضرورة وجود رقابة دولية، ودعوة الأمم المتحدة للإشراف الكامل على الانتخابات المصرية ٢٠٢٤؛ إلا أن هذه المطالبات قوبلت بالرفض، واكتفت الهيئة الوطنية للانتخابات بدعوة البعثات الدبلوماسية المعتمدة داخل مصر لمتابعة العملية الانتخابية. بيد أن هذه الدعوة للبعثات الدبلوماسية الموجودة بالفعل في مصر، لا يضمن بالضرورة إمكانية تسجيلها لرأيها في الانتخابات بحرية خشية تضرر العلاقات الدبلوماسية مع الجانب المصري، ما يجعل من هذه الدعوة محدودة الجدوى والفعالية في دقة الرصد والتقييم.

نشرت الهيئة الوطنية للانتخابات عدد من القرارات بالسماح لعدد ٤٣ من جمعيات المجتمع المدني المصرية والأجنبية، والجهات الإعلامية الموالية للسلطة الحالية، وكذلك جهات إعلامية دولية، وجميعها غير معروفة للمتابعين للشأن المصري أو على الصعيد العالمي أو الإقليمي.

على صعيد المنظمات المحلية المسموح لها بالرقابة على الانتخابات، فقد لوحظ غياب أي مصدر أو قرار بالمعايير الواجب توافرها لحصول منظمة ما على تصريح مراقبة الانتخابات. كذلك لوحظ أن الغالبية منها تعمل في قطاع العمل التنموي والخيري ومؤسسات حقوق الإنسان التي شُكلت من جانب سياسيين سابقين في الدولة المصرية سواء كانوا خبراء أمنيين، ومستشارين سياسيين لنظام مبارك والسلطة التنفيذية الحالية، والتي يعود تأسيس أغلبها لما بعد ٢٠١٣. دفع ذلك لتشكك واسع من جانب المعارضة والمتابعين للسياسة الداخلية المصرية حول أداء هذه المنظمات في ظل موقعها من العمل السياسي، والشخصيات السياسية الرئيسية في المشهد المصري بعد ٢٠١٣؛ في مقابل الحملة التي شُنت على العمل الأهلي والمدني منذ ذلك الحين لتطهيره من وجود الكيانات المسيسة أو من المعارضين للسياسة الرسمية. كذلك يستدعي هذه الحداثة الزمنية وغياب البعد السياسي لهذه المنظمات المراقبة مسألة غياب الخبرة الفنية على مراقبة الانتخابات ورصدها لدى هذه المنظمات، وعدم تخصصها في المراقبة على الانتخابات ونزاهتها، ما لا يجعل من تقارير هذه المنظمات أو عملها محل ثقة ومعبر حقيقي عن سير العملية الانتخابية.

كان من الجهات المراقبة على الانتخابات المجالس القومية للدولة وهي؛ المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان. وبشكل إجمالي تشهد أعداد المنظمات المراقبة على الانتخابات الرئاسية انخفاضا مستمرا منذ انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، مرورا بانتخابات ٢٠١٨ وصولا للانتخابات الحالية، حيث بلغ عدد المنظمات ٨٦ و٧٠ على التوالي في انتخابات عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨.

النائب البرلماني السابق محمد أنور السادات

وفي هذا السياق استبعدت الهيئة الوطنية للانتخابات في وقت سابق جمعية "السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية" التابعة للبرلماني السابق محمد أنور السادات من الإشراف على الانتخابات، ووصفت الجمعية في بيان لها بأن الهيئة الوطنية اكتفت بإعطاء الموافقة "للجمعيات والمجالس الصديقة والمتعاونة" وذلك على الرغم من استيفائها لجميع الشروط والمعايير الخاصة بالتسجيل.

# وصول المرشحين لوسائل الإعلام

ومن بين أهم مؤشرات نزاهة العملية الانتخابية وديمقراطيتها أن تكون وسائل الإعلام على درجة عالية من الإنصاف والعدالة، وأن تكون في متناول جميع الأحزاب السياسية، والمرشحين لأغراض الحملات الانتخابية، وخصوصا في الأحوال التي تسيطر فيها الحكومة على غالبية وسائل الإعلام الرئيسية، كما ينبغي أن يحظى جميع المرشحين بذات الفرص المتساوية في التغطية الإعلامية. كما ينبغى على وسائل الإعلام الخاصة عدم تفضيل الحكومة القائمة، واعطائها تغطية إعلامية مختلفة أو تفضيلية عن باقي المرشحين، وأن تكون التغطية الإعلامية منصفة، وعادلة، وتتحلى بأعلى درجات المعايير الأخلاقية للإعلام الموضوعي المحايد، لتمكين المواطنين/ الناخبين من الوصول إلى المعلومات الكاملة عن المرشحين الموجودين لديهم.

وفي السياق المصري تُضيق السلطات المصرية الخناق على حرية الصحافة والإعلام بشكل غير مسبوق منذ إغلاق المجال العام السياسي في أعقاب عام ٢٠١٣، حيث حُجب ما يقارب ٦٠٠ موقع منها ١٠٠ موقع إخباري وصحفي، وفي المقابل تسيطر شركة المتحدة للخدمات الاعلامية -وهي شركة مملوكة لشركة إيجل كابيتال للاستثمارات المالية التابعة لجهاز المخابرات- على غالبية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة مثل مجموعات قنوات الحياة، ومجموعة قنوات DMC، والقاهرة الإخبارية، وإكسترا نيوز، ومجموعة قنوات CBC، وON بالإضافة إلى جريدة الدستور، والوطن، واليوم السابع، وعدد آخر من الصحف، والقنوات الإعلامية، والراديو. لم يَسمح الإعلام منذ سنوات طويلة باستضافة أي من المعارضين السياسيين للسيسي أو رؤساء أي من الأحزاب المعارضة، وترفض الصحف المصرية نشر أي مقالات رأي أو أخبار تعارض الرئيس الحالي أو توجه له النقد.

صورة من لقاء تلفزيوني مع مرشحي الرئاسي ومندوب عن المرشح السيسي

في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لعام ٢٠٢٣، سُمح للمرة الأولى منذ انتخابات الرئاسة في ٢٠١٢ بإجراء لقاءات تليفزيونية وصحفية -قليلة العدد- مع المرشحين المنافسين للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي قُبيل يوم الاقتراع لعرض برامجهم الانتخابية. في المقابل لم يظهر الرئيس الحالي قبل الانتخابات على أي من الشاشات التلفزيونية كمرشح رئاسي، فضلا عن عدم حضوره الشخصي في المناظرة التي أجريت مع المنافسين الآخرين، وظل ظهوره في القنوات الإعلامية، والصحف محصور في دوره كرئيس للجمهورية.

ومارست شركة المتحدة للخدمات الإعلامية دورا في التعتيم الإعلامي على العملية الانتخابية، وانتهاكا صارخا لحيادية القنوات الإعلامية، والصحفية في تغطيتها للانتخابات، حيث أصدرت نشرة داخلية قامت بإرسالها للقنوات والصحف التابعة لها تضمنت منع تصوير أو  بث أي خروقات تشوب العملية الانتخابية، وبالتحديد منع بث طرق تعبئة وحشد المواطنين، أو توزيع سلع غذائية على المواطنين، وكذلك حظرت إظهار الاتوبيسات التي قامت بنقل المواطنين إلى اللجان الانتخابية بشكل ممنهج، وتضمنت التعليمات منع تصوير أي مشاهد تخالف الآداب العامة في إشارة لمشاهد الرقص المشهورة أمام لجان الانتخابات.

بالتوازي مع عمل القنوات، والصحف الإخبارية التابعة للدولة على نفي وقوع أية مخالفات في العملية الانتخابية، أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات في اليوم الثالث للتصويت في الانتخابات تقريرا احتفت فيه بمتابعة ٥٢٨ مراسلا صحفيا، يمثلون ١١٠ وسيلة إعلامية تنتمي إلى ٣٣ دولة من مختلف دول العالم للانتخابات الرئاسية. وقال التقرير إن هؤلاء المراسلون لم يرصدوا أية مخالفات أو انتهاكات تشوب العملية الانتخابية، واعتبر التقرير هذا شهادة دولية على نزاهة العملية الانتخابية. لا تعكس أيا من البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات -باعتبار أنها المسؤولة عن التعامل مع المراسلين الأجانب ومنحهم التراخيص اللازمة للرقابة على الانتخابات والعمل في مصر- حدود التصاريح والمحاذير الواردة في تراخيص تغطية الصحفيين الأجانب للانتخابات، بشكل لا يوضح إن قام هؤلاء الصحفيون بمراقبة الانتخابات ورصدها في مختلف المحافظات أم لا، وإن كانت هذه المراقبة بشكل حر ومستقل من جانبهم أم لا، حيث وردت في التغطيات الإخبارية اصطحاب العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات-قطاع المراسلين الأجانب- للمراسلين الصحفيين الأجانب في جولات على اللجان الانتخابية لإثبات سير العملية الانتخابية بشكل جيد ونزيه وآمن للمواطنين، بخاصة في العاصمة/ القاهرة. في الوقت نفسه لم يذكر التقرير غير ثلاثة منصات إعلامية فقط قامت بنشر تقارير عن الانتخابات والتي أثنت على نزاهة الانتخابات وحياديتها؛ في الوقت الذي نقلت عدد من وسائل الإعلام الغربية ذات الثقل، والتي قامت منصة "متصدقش" الإعلامية بجمعها، عدد من المخالفات التي شابت العملية الانتخابية في أيام التصويت، مثل وكالة رويترز، صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، دويتش فيله الألمانية.

# المخالفات والانتهاكات الانتخابية

يتجلى أحد أهم معايير الانتخابات الحرة والنزيهة والديموقراطية المتصلة بإرادة الشعوب وتقرير مصيرها، وهو ما يعني ضمان ممارسة الحق في حرية التعبير، وعدم الإكراه أو التمييز، والحق في الأمان الشخصي، وعدم التعرض للتخويف والتهديد. وضرورة الحرص على عدم تعرض المواطنين/ الناخبين أو الأشخاص المؤهلين للترشح للعنف، أو الثأر، أو الترهيب، أو الرشوة بسبب خياراتهم الانتخابية.

وتعد الجرائم الانتخابية هي تلك الأفعال والأنماط التي تهدف إلى الإضرار بنزاهة العملية الانتخابية، وشفافيتها، أو أي خرق لحقوق الناخبين، وحريتهم في اختيار ممثليهم، ومن تلك الجرائم شراء الأصوات، وترهيب الناخبين والناخبات. ويعد التزوير الانتخابي أحد أكبر هذه الجرائم وأشدها، حيث ينص قانون انتخابات الرئاسة في المادة ٥٢ من قانون الانتخابات الرئاسية على العقاب بالحبس والغرامة المالية لكل من يعطي شخص آخر أو التزم بإعطائه فائدة لكي يحمله على الإدلاء بصوته في انتخابات رئيس الجمهورية على نحو معين أو الامتناع عن ذلك، سواء كان هذا الطلب لفائدة الطالب أو لغيره.

في مرحلة جمع التوكيلات القانونية-المرحلة الأولى من السباق الانتخابي- المؤهلة للصعود للمرحلة الثانية للانتخابات، فقد كان الانتهاك الأبرز بحق المرشحة جميلة إسماعيل، والمرشح المعارض أحمد الطنطاوي، والذي كان يُعد الأكثر جدية بين المرشحين والذي أبدت القوى المعارضة للنظام الحالي قابلية للالتفاف حوله. وقد تمثلت تلك الانتهاكات في التالي:

١- التعدي البدني واللفظي على أعضاء حملة أحمد الطنطاوي من جانب البلطجية في المحافظات المختلفة دون تدخل من قوات تطبيق القانون.

٢- التعدي على المواطنين الراغبين في تحرير توكيلات للمرشح أحمد الطنطاوي، ومنعهم من الدخول لمكاتب الشهر العقاري لتحرير توكيلات لتزكية أحمد الطنطاوي لخوض الانتخابات، أو المماطلة في معالجة طلباتهم لتحرير التوكيلات بحجة وجود أعطال تقنية، ورفض اللجوء لحلول بديلة للأعمال الورقية لتحرير التوكيلات.

٣- اعتقال عدد من أعضاء حملة أحمد الطنطاوي وأفراد أسرته منذ إعلانه الترشح للانتخابات، وطوال فترة جمع التوكيلات في المرحلة الأولى من الانتخابات، واستمرار اعتقالهم حتى تاريخ كتابة هذه السطور. وقد بلغ عدد المقبوض عليهم من حملة طنطاوي ١٢٨ عضوا وقد تم حبسهم على ذمة ٧ قضايا -حسب بيان رسمي للحملة- خضعوا جميعهم للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا، واتهام بعضهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية.

٤- التعدي على الطنطاوي نفسه في جولاته المختلفة للمحافظات، وكذلك أمام مكاتب الشهر العقاري دون تدخل قوات الأمن لمنع هذه التعديات.

٥- منعت الهيئة العليا للانتخابات مسؤولي حملة الطنطاوي القانونية، ومنسقها من دخول مقرها لتقديم شكاوى برفقة ملفات صوتية ومرئية أمام مكاتب الشهر العقاري تُفيد وقوع انتهاكات بشأن عملية تحرير التوكيلات. وتجاهل اللجنة لرسالة الطنطاوي بشكل شخصي حول هذه الانتهاكات والرغبة في تقديمها للجنة.

صورة من اعتداء أنصار حزب مستقبل وطن الموالي ضد البرلماني السابق أحمد الطنطاوي في مرحلة جمع التوكيلات في الشرقية

٦- رفض الهيئة دعاوى حملة الطنطاوي حول وجود انتهاكات ومخالفات بشأن تعامل موظفي مكاتب الشهر العقاري والأمن مع العملة ومؤيديها، وذلك في شكل بيان، دون التحقيق بشكل قانوني أو إداري.

٧- بعد انسحاب الطنطاوي من سباق الرئاسة لعدم تمكنه من تحرير التوكيلات اللازمة لتصعيده للمرحلة الثانية من الانتخابات، ونزولا على الشروط القانونية والإدارية الموضوعة لخوض الانتخابات؛ وُجهَت اتهامات للطنطاوي وحملته تُحسب على الجرائم المخلة بالشرف، والتي ترتبط بالتزوير والتدليس، نظرا لدعوته المواطنين المؤيدين له بتجميع توقيعاتهم بشكل غير رسمي ورقي لعكس حجم التأييد له ولإحراج النظام حول حجم التأييد له. يُعاقب القانون على الاتهامات الموجه للطنطاوي بالحبس والغرامة المالية، والتي في حال تأكيدها سيُحرم الطنطاوي من خوض أي انتخابات رئاسية مستقبلية لفقدانه الأهلية والشرف اللازمين للترشح لهذا المنصب والمنافسة عليه.

٨- بشأن جميلة إسماعيل-المرشحة السيدة الوحيدة في الانتخابات- فقد واجهت حملتها نفس التعديات البدنية واللفظية، والتي وصلت حد التحرش الجنسي ببعض الأعضاء السيدات في حملتها، الأمر الذي دفعها للانسحاب

مبكرا من الانتخابات خوفا على سلامة أعضاء حملتها. وقد سجلت الحملة الانتخابية لجميلة ذلك في بيان مطول، أشارت فيه لعدم تدخل أجهزة القانون والشرطة في حالات التعدي الجسدي على نساء الحملة.

تكشف الملاحظات التي سجلتها وسائل الإعلام، ومسؤولو بعض الحملات الانتخابية، ومرشحو الرئاسة في المرحلة الأولى والثانية من العملية الانتخابية عن عدد من الخروقات والمخالفات الانتخابية، على النحو التالي:

أولا: وردت مشاهدات عن وجود مكثف لحزبي مستقبل وطن وحماة الوطن، وعدد من الجمعيات الأهلية التابعة للسلطة، ورجال الأعمال المقربين من المؤسسة التشريعية والتنفيذية في الانتخابات، بغرض توجيه المواطنين الأكثر فقرا، وموظفي الدولة، وعمال المصانع، والشركات، في المرحلة الأولى للانتخابات-مرحلة جمع التوكيلات المؤيدة للمرشحين- والمرحلة الثانية، وهي أيام التصويت في الانتخابات. وقد عُرف من تلك المحافظات التي قامت فرق الحشد التابعة لحزب مستقبل وطن بالعمل فيها، محافظات القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، ومرسى مطروح، والمنوفية. وتُشير الوقائع المرصودة إلى تنسيق جغرافي مسبق ما بين أقسام الشرطة، وحزب مستقبل وطن، والجمعيات الأهلية التابعة للتحالف الوطني(الذي أسسه السيسي بقانون في سبتمبر ٢٠٢٣) من أجل إعداد قوائم بالمواطنين في كل منطقة ممن لهم حق الانتخاب.

ثانيا: شهدت الانتخابات الحالية وجودا كبيرا لمن يُعرفوا بمتعهدي الانتخابية- وسطاء بين الدولة وبين المواطنين العاديين- والمنتفعين من المال السياسي المرصود لإدارتها بشكل غير رسمي، دون أن يكونوا بالأساس ذوى توجهات سياسية. نقلت صحيفة محلية مستقلة عن أحد المتعهدين الانتخابيين من أمام مدرسة المستقبل الإعدادية بنات بمنطقة المطرية تصريحا يبرر من خلاله الرشوة الانتخابية أمام لجان الاقتراع "بنساعد الستات والرجالة الكبار في السن، بنعرفهم اللجنة بتاعتهم وبنبعت توكتوك يجيبهم من البيت... السيسي كده كده كسبان وأدينا بنساعد الغلابة، و٢٠٠ جنيه مش وحشين." وأضاف للصحيفة أنه يقوم بصرف المبلغ للناخبين بعد التأكد من وجود الحبر الفسفوري على يديهم.

ثالثا: وردت مشاهدات مختلفة حول الرشى الانتخابية التي تم توزيعها على المواطنين تبعا للهدف منها والدور المطلوب من المواطنين. فقد ذكر البعض تلقيهم رشى في مقابل التواجد بكثافة فقط أمام مقرات الاقتراع لإحداث زحام أمام اللجان الانتخابية، بهدف إخراج مشهد دال على كثافة الإقبال على الانتخابات. في مقابل نوع آخر من الرشى، طُلب من متلقيه التصويت بالفعل داخل مقرات الانتخاب. أخذت الرشاوى الانتخابية بحسب الروايات المتواترة أشكالا مختلفة، ففي بعض المناطق يُسلم الناخبين "بون الحظ" يتم استبداله أما بمبلغ مالي يساوي "٢٠٠" جنيه- يعادل ذلك ٦,٦٧ دولار أمريكي- أو ما يعادل هذا الرقم من السلع الغذائية، كما وصل سعر الناخب في بعض المناطق إلى ٣٠٠ جنيه يُصرف للناخبين بعد التأكد من

وجود الحبر الفسفوري على يد الناخبين. وقد رصدت وكالة رويترز وقائع توزيع سلع غذائية وتحديدا (الدقيق والأرز) على المواطنين الذين يظهرون الحبر الفسفوري على أيديهم، وهو ما ذكرته قناة دويتش فيله الألمانية في تقرير لها.

رابعا: جرى تهديد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة -وهي برامج اجتماعية تستهدف الأسر الفقيرة في مصر- بإلغاء كارت الإعانة الشهري، والتي تصل لـ ٦٥٠ جنيه مصري -(٢١,٠٦) دولار أمريكي شهريا- حال عدم الذهاب للانتخابات. بالإضافة إلى رصد وجود لافتات تحمل صور واسم المرشح الرئاسي آنذاك عبد الفتاح السيسي داخل لجان الاقتراع، وتوجيه الناخبين للتصويت له.

صورة لفيديو يوثق وقائع رشوى انتخابية

خامسا: وتقوم الجمعيات الأهلية بحشد أعضائها، والمستفيدين من الإعانات الشهرية، وإرسالهم للجان الانتخابية عبر وسائل نقل مجانا، وبمقابل مادي أو عيني. وقد عُرف من هذه الجمعيات جمعية تابعة لرجل الأعمال محمد أبو العنين وكيل مجلس النواب الحالي والقيادي في الحزب الوطني المنحل أيام نظام مبارك، حيث قامت الجمعية بنقل المستفيدين من الإعانات الشهرية عبر مئات الميكروباصات للجان الانتخابية مقابل "شنطة" مواد غذائية.

سادسا: جرت عمليات نقل وحشد منظمة للموظفين الحكوميين، والإدارات التعليمية، والوحدات الصحية، وموظفي شركات الكهرباء والأحياء، وجرى تهديد طلاب في جامعات وعاملين في وحدات صحية وإجبارهم على المشاركة في الانتخابات، وإلزامهم على تصوير الحبر الفسفوري على أيديهم، بالإضافة إلى التهديد بالخصم من الرواتب في حال عدم المشاركة.

سابعا: حشد رجال الأعمال الموالون للسلطة عمال شركاتهم وموظفيهم، وظهرت صور لعمال شركات تابعة للهيئة العامة للبترول بالزي الرسمي (اليونيفورم). وتجري عمليات النقل تلك عن طريق اتوبيسات، وميكروباصات، وتكاتك مجانا. وفي ما يخص الرشاوى الانتخابية المقدمة لهؤلاء الموظفين والعمال؛ ذكر أحد المتعهدين الانتخابيين لصحيفة محلية بأن كل جهة تقوم بمكافأة موظفيها بالشكل التي تراه "الرشاوى لا تُدفع للموظفين نقداً، وإنما كل جهة حكومية تتكفل بموظفيها". وقد رصدت وكالة رويترز كذلك نقل ثلاثة شركات لموظفيها بشكل منظم إلى مراكز الاقتراع عبر اتوبيسات. وقد وردت شهادات عدة للصحف المحلية والدولية مثل قناة دويتش فيله الألمانية عن إجبار أصحاب الأعمال للعاملين لديهم للذهاب للانتخابات والتصويت لصالح السيسي.

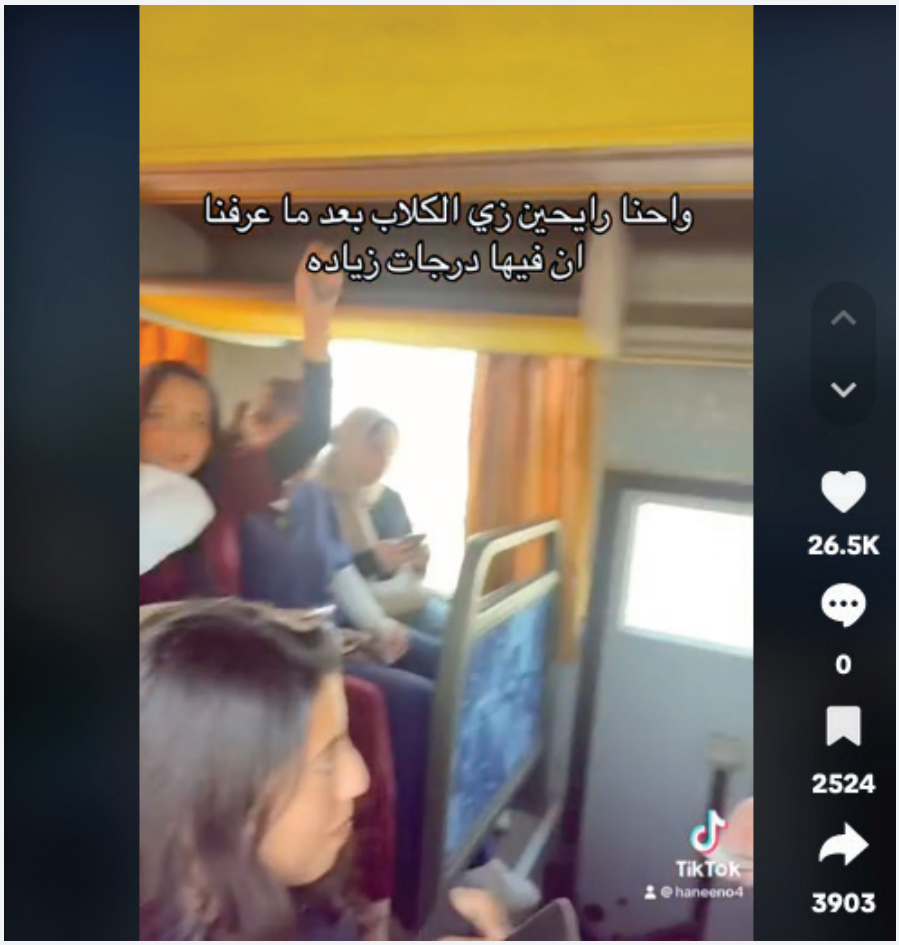


صورة من حشد طلاب للتصويت في الانتخابات

ثامنا: وُثقت وقائع أجبرت فيها وزارة الداخلية مواطنين على التصويت عن طريق إيقافهم في الطريق، واصطحابهم للتصويت وتوقيف الميكروباصات وإجبار الركاب على التصويت. وتأتي كثير من المخالفات والانتهاكات الواردة أعلاه التي شُهِدت فيها وزارة الداخلية بالتعارض مع متطلبات حفظ الأمن والنظام الموكلة للوزارة وفقا للقرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣، والذي شهد إخلالا بتوفير الأمان والحماية للمرشحين، ومؤيديهم، وممثليهم، والذين تعرض بعضهم بالفعل للتعديات تحت مرأي الأمن دون تدخل منه، ناهيك عن القبض عن عدد من أعضاء الحملات. وكذلك تخطي وزارة الداخلية لدورها ومهامها التنفيذية الخاصة بالحماية والأمن، نحو المشاركة في الحشد لرئيس الجمهورية الحالي.

عاشرا: صدرت تراخيص رقابة الانتخابات والرقابة عليها في وقت متأخر وضيق للغاية من بدء الانتخابات -٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣- وتعكس تواريخ منح التراخيص لكل من المنظمات، والمؤسسات الدولية والمحلية، ووسائل الإعلام المحلية والدولية للرقابة على الانتخابات، ومتابعتها عدم جدية، مخالفة للقواعد المتبعة عالميا في مراقبة الانتخابات من منح هذه التراخيص قبل الانتخابات بوقت كاف لضمان دقة المراقبة، وجمع المعلومات الكافية، وعكسها لطبيعة العملية الانتخابية بشكل طبيعي وغير مصطنع.

أما على صعيد المخالفات التي أعلنت عنها الحملات الانتخابية نفسها، فقد أكدت كلا من حملتي المرشحين عبد السند يمامة، وحازم عمر عن غياب أي مخالفات أو انتهاكات للانتخابات من جانبهم، وسير العملية الانتخابية بشكل نزيه وكفء.

في المقابل، اشتكت الحملة الانتخابية للمرشح فريد زهران من منع جميع وكلائها من حضور عمليات فرز الأصوات في جميع اللجان الفرعية على مستوى الجمهورية، بالمخالفة للقانون، والقرارات التي تُلزم بوجود ممثلين للمرشح الانتخابي في الفرز لرصد أي مخالفات، والتقدم بطعون في الوقت المناسب في حال التضرر من بعضها. كما مُنع ممثلي الحملة من تسلم نتائج اللجان العامة، وتم تعليل ذلك بأن توكيلات الوكلاء الصادرة من الهيئة لا تُجيز لهم حضور تلك الإجراءات وذلك على الرغم من السماح لوكلاء المرشحين الآخرين بالحضور بذات التوكيلات الصادرة من الهيئة. وقد عدد بيان صادر عن غرفة عمليات الحملة عدد من المخالفات مثل:

- تدخل بعض موظفي السلطة التنفيذية وأجهزتها في عملية الاقتراع على نحو يخل بالمساواة ويؤثر على إرادة الناخب.
- الزحام الشديد في لجان المغتربين وذلك لسببين الأول هو قلة عدد اللجان، والثاني سهولة الحشد الموجه للعمال والموظفين. وأيضا تجمهر أعداد كبيرة من بعض أحزاب الموالاة في الكثير من مراكز الاقتراع والاشتباك والتزاحم مع مؤيدي بعض المرشحين.
- غياب أوراق التصويت بطريقة برايل المخصصة لتصويت الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في بعض اللجان.
- وجود وقائع شراء أصوات ورشاوى مادية وعينية من قبل بعض الأشخاص، وهو يعكس خرقا واضحا للقوانين يستوجب المساءلة القانونية.
- تسجيل بعض حالات التصويت الجماعي.
- منع وكلاء المرشح من حضور عملية الفرز فى سائر اللجان الفرعية علي مستوي الجمهورية، أو حضور تسليم النتائج للجان العامة، على سند من أن توكيلات وكلاء المرشحين الصادرة من الهيئة الوطنية للانتخابات لا تجيز لهم حضور ذلك، على الرغم من السماح لوكلاء المرشحين الآخرين بذات التوكيلات، وبنفس صيغتها وفحواها بحضور إجراءات الفرز وتسليم النتائج.

# خاتمة

تأتي انتخابات ٢٠٢٣ الرئاسية في ضوء لحظة سياسية دقيقة للغاية للدولة والشارع المصري، والتي كان هناك العديد من الآمال بأن تتم في جو من التنافسية والحرية على نحو قد يُساهم في خروج البلاد من المأزق الحالي، بضم أصوات وبرامج جديدة لمؤسسة الحكم؛ إلا أن سير العملية الانتخابية وما انتهت له من نتائج بدى حتميا ومعروفا بشكل مسبق. من شأن العمل على تحسين الأداء الفني واللوجستي لعملية الانتخابات والعناية بهذا الشق من العملية أن يُساهم في دفع الأوضاع السياسية في البلاد بدمج العديد من القطاعات الاجتماعية، وإعادة الثقة لها في العملية الانتخابية المؤسسية وبأن هناك فرص حقيقية للتعبير عن آرائها. سعى التقرير لإلقاء الضوء على أبرز المحطات في العملية الانتخابية، وإدارتها بشكل كامل، وكذلك المخالفات التي تم رصدها.

## نتائج الانتخابات

### النتيجة الكلية للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

| | |
|---|---|
| عدد المسجلين | ٦٧,٠٣٢,٤٣٨ |
| عدد الحضور | ٤٤,٧٧٧,٦٦٨ |
| نسبة المشاركة | ٦٦,٨٪ |
| عدد الأصوات الباطلة | ٤٨٩,٣٠٧ |
| عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي | ٣٩,٧٠٢,٤٥١ |
| حازم محمد سليمان محمد عمر | ١,٩٨٦,٣٥٢ |
| محمد فريد سعد زهران | ١,٧٧٦,٩٥٢ |
| عبد السند حسن محمد يمامة | ٨٢٢,٦٠٦ |

المصدر: الهيئة الوطنية للانتخابات

# ملحق

| العام | الرئيس المنتخب | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١٩٥٦ | جمال عبد الناصر | ٩٩,٩ |
| ١٩٥٨ | جمال عبد الناصر | ١٠٠ |
| ١٩٦٥ | جمال عبد الناصر | ١٠٠ |
| ١٩٧٠ | محمد أنور السادات | ٩٠ |
| ١٩٧٦ | محمد انور السادات | ٩٩,٩ |
| ١٩٨١ | محمد حسني مبارك | ٩٨,٥ |
| ١٩٨٧ | محمد حسني مبارك | ٩٧,١ |
| ١٩٩٣ | محمد حسني مبارك | ٩٦,٣ |
| ١٩٩٩ | محمد حسني مبارك | ٩٣,٧ |
| ٢٠٠٥ | محمد حسني مبارك | ٨٨,٦ |
| ٢٠١٢ | محمد مرسي | ٥١,٧ |
| ٢٠١٤ | عبد الفتاح السيسي | ٩٦,٩ |
| ٢٠١٨ | عبد الفتاح السيسي | ٩٧ |

*جدول يوضح النسب المئوية التي حصل عليها رؤساء مصر منذ تأسيس الجمهورية.

# الطريق لقصر الاتحادية

EGYPTIAN FRONT FOR HUMAN RIGHTS

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان: هي منظمة أوروبية مستقلة، تأسست عام ٢٠١٧ في جمهورية التشيك على يد عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعمل الجبهة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر من خلال أعمال المناصرة والبحث والدعم القانوني في عدة مجالات أهمها العدالة الجنائية.